الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب يعلنان عن توسيع مجال تغطية مؤشر أسعار الأصول العقارية

الرباط في 16 غشت 2011

في إطار التطوير المستمر لمنظومة تحليل أسعار الأصول العقارية، قامت الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب بتوسيع مجال تغطية مؤشرهما المشترك. وبفضل هذه العملية، انضافت إلى العقارات السكنية (الشقق والمنازل والفيلات) ثلاث فئات عقارية أخرى هي المكاتب والمحلات التجارية والأراضي الحضرية. وبذلك، سيشمل مؤشر أسعار الأصول العقارية ست فئات عقارية بدلا من ثلاث.

وسيمكن هذا المؤشر الشامل الذي يصدر كل ثلاثة أشهر ويتضمن معطيات تعود إلى الفصل الأول من سنة 2006، من تقييم تطور أسعار الأصول العقارية بالنسبة لفئات الأصول العقارية الستة على الصعيد الوطني، حسب الجهات وكذا بالنسبة لبعض المدن الكبرى مثل الرباط والدار البيضاء ومراكش وطنجة وفاس ووجدة والجديدة وأكادير والقنيطرة ومكناس.

ومن المتوقع أن تساهم هذه المنظومة في مواصلة تحسين جودة ومحتوى المعلومات الموضوعة رهن إشارة العموم، وكذا تحقيق فهم أفضل لتأثير تطور أسعار الأصول العقارية على التضخم وحصيلات القطاعات المالية وغير المالية وكذا على الاستقرار المالي بشكل عام.

وسيتم إصدار هذا المؤشر أربع مرات في السنة في أجل لا يتجاوز 45 يوما من نهاية كل فصل. وينشر بشكل متزامن على الموقع الإلكتروني للمؤسستين www.bkam.ma وwww.ancfcc.gov.ma. ويمكن الإطلاع على الوثيقة المرجعية التي تشرح بالتفصيل المنهجية المتبعة في إعداد مؤشر أسعار الأصول العقارية على كلا الموقعين الإلكترونين.